The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.13,N3, P P. 328-353
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٣، العدد٣ ٢٠٢١ ص ص ٣٢٨-٣٥٣

Measurement and analysis of the structure of public expenditures and its effects on Jordanian economy during the period (1990 – 2019)

قياس وتحليل هيكل النفقات العامة وآثارها في الاقتصاد الأردني للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٩)

*أ.د حسين ديكان درويش

Abstract:

Wagner's law was interested in studying the relationship between the increase in public expenditures and the Gross national product, and this law concluded that the increase in public expenditures is greater than the increase in the Gross national product. Whether or not these increases reflect an increase in the benefits that the community obtains from this spending. The research is based on the hypothesis that public expenditure and its movement in the Jordanian economy for the period (1990-2019) reflects a real increase in the society's benefit from public expenditures and is not apparent.

To achieve this hypothesis, the research was divided into three sections. The first dealt with the phenomenon of increasing public expenditures. The second dealt with the analysis of public spending indicators and their development. The third included testing the extent to which Wagner's law applies to the Jordanian economy. The research reached a set of conclusions, the most important of which is the preliminary analysis ,

*جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد

In public expenditures, however, it turned out later that the per capita Income share of public expenditures grew at a rate less than the growth of the per capita national product,

and the non-applicability of Wagner's law in the Jordanian economy, as well as a chronic deficit in the public budget due to limited public revenues compared to expenditures. The research recommends the importance of rearranging the priorities of Jordanian public spending by compressing unnecessary current expenditures in favor of investment expenditures.

المستخلص :

اهتم قانون فاجنر بدراسة العلاقة بين زيادة النفقات العامة والناتج القومي واستنتج هذا القانون ان الزيادة في النفقات العامة تكون اكبر من الزيادة بالناتج القومي الاجمالي وهذا البحث يتناول دراسة تطور الانفاق العام في الاقتصاد الاردني وتحليل بعض المؤشرات للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩) يمن اجل توضيح الاثار الاقتصادية للانفاق العام وبيان طبيعة هذه الزيادات هل تعكس زيادة في المنافع التي يحصل عليها المجتمع من هذا الانفاق ام لا. يقوم البحث على فرضية مفادها إن الانفاق العام وحركته في الاقتصاد الاردني للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩) يعكس زيادة حقيقة في منفعة المجتمع من النفقات العامة وليست ظاهرية .

ولتحقيق هذه الفرضية تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناول الاول ظاهرة تزايد النفقات العامة اما الثاني فقد تناول تحليل مؤشرات الانفاق العام وتطورها وتضمن الثالث اختبار مدى انطباق قانون فاجنر في الاقتصاد الاردني، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها اظهر التحليل الاولي ان هناك زيادة حقيقة في النفقات العامة لكن تبين لاحقا ان نصيب الفرد من النفقات العامة نما بمعدل اقل من نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي وعدم انطباق فرضيات قانون فاجنر في الاقتصاد الاردني فضلا عن عجز مزمن في الموازنة العامة لمحدودية الايرادات العامة مقارنة بالنفقات العامه. ويوصي البحث بأهمية إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام الأردني من خلال ضغط النفقات الجارية غير الضرورية لصالح النفقات الاستثمارية.

المقدمة :-

تشكّل النفقات العامة أداة رئيسة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية لتحقيق أهداف النمو والاستقرار والإصلاح الاقتصادي... ومما زاد من أهمية النفقات العامة خلال العقود الأخيرة هو نموها المطّرد بصورة عامة في بلدان العالم المختلفة المتقدم منها والنامي، سواء بشكل مجرد أم بالقياس النسبي إلى

الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي. واقترن نمو النفقات العامة بتأثيرات شتى على متغيرات الاقتصاد القومي، وإن تباينت تلك التأثيرات من بلد لآخر.

من هنا انطلقت فكرة البحث الحالي، إذ سعى الباحث للوقوف على طبيعة التطور في النفقات العامة في المملكة الأردنية الهاشمية واتجاهات هذا الإنفاق وهيكليته، وتحليل دور السياسة الإنفاقية ومدى فاعليتها في توفير الحاجات العامة للمجتمع وامكانية احداث زيادات في حصة الافراد من هذه النفقات في الاقتصاد الأردني للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩) ، وتتمثل مبررات البحث في معرفة اهمية اختبار هيكل النفقات العامة من حيث مدى توافقها مع اليه عمل

فرضيات قانون (ف) الخاصة بتوافق معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بصورة اكبر من معدل نمو هيكل الانفاق العام .

أهمية البحث :- تتمثل في أن الاستخدام لأدوات السياسة المالية و خاصة النفقات العامة يؤدي إلى تعزيز سياسات الإصلاح الاقتصادي الكلي في المملكة الأردنية باتجاه استدامة تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي فضلا عن تحقيق نمو في الخدمات المقدمة للمجتمع.

مشكلة البحث :- ضرورة اجراء التوافق بين الهيكل الإنفاقي والسياسة الإنفاقية من جهة وعموم السياسات الاقتصادية الأخرى المعتمدة من جهة أخرى، بما يؤدي إلى إحداث تحولات إيجابية تصب في مصلحة الاقتصاد الأردني.

فرضية البحث :- يقوم البحث على فرضية مفادها إن الانفاق العام وحركته في الاقتصاد الاردني للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩) يعكس زيادة حقيقة في منفعة المجتمع من النفقات العامة وليست ظاهرية .

هدف البحث :- يهدف البحث إلى :

١- دراسة تطور الانفاق العام في الاقتصاد الأردني .

٢- تحليل طبيعة الزيادة في الانفاق العام (ظاهرية ام حقيقية) .

٣- اختبار مدى تحقق قانون فاجنر في الاقتصاد الاردني .

حدود البحث :-

أولا : الحدود المكانية :- وتتمثل بدراسة بعض مؤشرات الاقتصاد الاردني الكلية الأساسية وبخاصة (النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، الناتج القومي الاجمالي)، وكذلك بعض تلك المؤشرات الثانوية مثل (الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، معدل النمو السكاني).

ثانيا : الحدود الزمانية :- وتتمثل بدراسة وتحليل السلاسل الزمنية لتلك المؤشرات للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩).

أسلوب البحث :- اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تتبع واستقصاء مادته ، فضلا عن استخدام بعض المؤشرات الاحصائية في تحليل المتغيرات للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩) ، كذلك استخدام الاسلوب القياسي من اجل التحقق من الفرضية والتوصل الى النتائج.

هيكلية البحث :- شمل البحث ثلاث مباحث خصص الأول منها لتناول الأساس النظري لظاهرة زيادة النفقات العامة والأسباب الكامنة وراء ذلك، في حين تطرق المبحث الثاني لتحليل تطور النفقات العامة ومسار حركتها وأسباب زيادة تلك النفقات في الاقتصاد الأردني، أما المبحث الثالث فركّز على اختبار فرضيات قانون فاجنر في الاقتصاد الاردني عن طريق استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط .

المبحث الأول :- ظاهرة تزايد النفقات العامة

تعد هذه الظاهرة من الظواهر التي باتت شائعة بالنسبة لمالية الدولة، اذ ان التزايد المطّرد في النفقات العامة عبر الأعوام وتنوعها بالتزامن مع تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وخلص الاقتصاديون استناداً إلى استقراء الإحصاءات في البلدان المختلفة إلى أن جعلوا هذه الظاهرة "قانوناً عاماً" من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي[١].

ويعد الاقتصادي الألماني فاجنر (Wagner) أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة، إذ قدّم في سنة ١٨٨٣ ما عرف باسم قانون "التزايد اللانهائي في نشاط الدولة". وتوصّل إلى هذا القانون عن طريق دراسة تطور الإنفاق العام في بعض الدول المتقدمة اقتصادياً في القرن التاسع عشر. ويفيد هذا القانون أن نصيب الإنفاق العام في الناتج القومي الإجمالي يتزايد بمرور الزمن، اذ ان زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي تؤدي إلى زيادة في الطلب الخاص على السلع عموماً والسلع العامّة بصورة خاصّة.

ومن هنا يمكن القول أن فرضية فاجنر تتلخص في وجود علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بوصفه متغيراً مستقلاً ومتوسط نصيب الفرد من السلع العامة (مثل خدمات الصحة والتعليم والمرافق العامة) بوصفه متغيراً تابعاً، وإن زيادة المتغير الأول تؤدي إلى زيادة المتغير الثاني وبنسبة أكبر والعكس بالعكس. بمعنى أن مرونة الطلب الدخلية على السلع العامة تكون أكبر من الواحد الصحيح ، وعليه فإن زيادة الناتج القومي الإجمالي بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة وبنسبة أكبر في الإنفاق العام لإشباع الطلب على هذه السلع العامة [٢].

وإذا كانت هذه التفسيرات قد وضحت الأسباب النظرية لظاهرة تزايد الإنفاق العام، فإن هنالك أسباباً واقعية ترتبط بكل بلد وظروفه ومستوى تقدمه ودور الدولة فيه. وإن كانت البلدان بعامة تشترك، وبمستويات مختلفة، في تلك الظاهرة. بل أن المطّلع على الموازنة العامة لأي بلد من البلدان ولسنوات عدة، يلاحظ أن النفقات العامة فيها تتنامى سنة بعد أخرى وبنسب متصاعدة أكثر من نسب التزايد في

[١] - عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة – مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٥ . ص٩٨.

[٢] - مجدي الشوربجي ، اقتصاديات المالية العامة ، القاهرة ، ٢٠٠٨ . ص١٤٢.

إيرادات الدولة العامة، بالنظر إلى سهولة الإنفاق وصعوبة فرض الإيراد وبخاصة الضرائب والرسوم وجبايتها لذلك قيل وبحق "الخرج أسرع إلى النمو من الدخل".[٣]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الزيادة في النفقات العامة لا ترجع كلها لأسباب حقيقية بل ترجع في الكثير من الأحيان لأسباب ظاهرية. ولكل من الزيادة الظاهرية والحقيقية أسباب معينة نلخصها فيما يأتي :-

أولا:- الزيادة الحقيقية: وتعني زيادة في المنفعة العامة المترتبة على زيادة النفقات العامة، وارتفاع عبء التكاليف العامة بنسبة ما، كما تشير في معظم الأحيان إلى ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك بزيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة. ولكن تطور مستوى الإنفاق العام وإن كان عاملاً مشتركاً في معظم الدول، إلا أن أسبابه متعددة ومتباينة في أهميتها النسبية من بلد لآخر ، وذلك بحسب الظروف والأوضاع ومستوى التقدم لكل بلد. وفيما يأتي استعراضاً موجزاً لأبرز الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذه الظاهرة :-

١/ الأسباب الاقتصادية :- وتتمثل بشكل عام في زيادة الدخل القومي، وقيام الدولة ببناء المشروعات العامة، ومواجهة التقلبات الاقتصادية وبخاصة حالة الانكماش الاقتصادي، والمنافسة بين الاقتصادات القومية، وارتفاع تكاليف الإنتاج في منشآت القطاع العام. فزيادة الدخل القومي تؤدي إلى زيادة العوائد أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة، الأمر الذي يشجع الدولة على استغلالها في زيادة الإنفاق على الأوجه المختلفة ومنها المشروعات العامة . وتهدف الدولة من قيامها بهذه المشروعات إما الحصول على موارد إضافية لخزينة الدولة وإما التعجيل بالتنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار وهذا ما يكون استناداً إلى فلسفة الدولة وسياستها الاقتصادية. ومن ناحية أخرى عندما تسود حالة الانكماش الاقتصادي التي ستؤدي الى تراجع الطلب الكلي ، فإن هذه اثار ذلك تحتم على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق الاستخدام الكامل في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وهذه السياسة وإن كانت تنسجم مع ظروف الدول المتقدمة، إلا أنها لا تصلح دائماً بالنسبة للدول الآخذة بالنمو.

كذلك من الأسباب المؤدية لزيادة الإنفاق العام، هو ما يتمخض عن التنافس الاقتصادي الدولي، سواء في صورة إعانات اقتصادية للمنشآت الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الدولية، أم في صورة إعانات للإنتاج لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية.[٤] أخيراً لا بد من الإشارة إلى ارتفاع مستوى الإنفاق العام بسبب زيادة نفقة إنتاج الوحدة من الخدمات التي تقدمها الدولة. فزيادة الإنتاجية في القطاع العام للاقتصادات عموماً بمعدل أبطأ من معدل زيادة الإنتاجية في القطاع الخاص (نتيجة التخلف النسبي للفنون الإنتاجية والقصور النسبي في استخدام الآلات الحديثة في قطاع الدولة، فضلاً عن غياب المنافسة وباعث الربح في هذا القطاع) ، فإذا ما اقترن انخفاض الإنتاجية هذا

---

[٣] - جهاد سعيد خصاونة ، علم المالية العامة والتشريع الضريبي ، دار وائل للنشر ، عمّان ، ٢٠١٠ . ص٣٧.

[٤] - عادل أحمد حشيش ، مصدر سابق ، ص ١٠٠-١٠١.

بزيادة أكبر في مرتبات العاملين (لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة) ترتب على ذلك زيادة نفقة الوحدة من الخدمات التي تؤديها الدولة، الأمر الذي يتطلب زيادة في حجم الإنفاق العام.[٥]

٢/ الأسباب الاجتماعية :- وتتمحور هذه الأسباب في تركز السكان في المدن، وتنامي الوعي الاجتماعي، فأدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية، نتيجة للهجرة من الريف، إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات المختلفة، كذلك أدت زيادة التعليم كماً ونوعاً إلى تنامي الوعي الاجتماعي، فبات الأفراد يطالبون الدولة بوظائف لم تعرفها سابقاً، مثل تأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغير هذا من أسباب عدم القدرة على الكسب، ونتيجة لقيام الدولة بهذه الإعانات والخدمات الاجتماعية ازدادت النفقات العامة وبخاصة النفقات التحويلية[٦].

٣/ الأسباب السياسية :- وتتضح من خلال بعض العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام. وأهم تلك العوامل انتشار المبادئ الديمقراطية وزيادة نفقات التمثيل الخارجي. فترتب على اتساع المبادئ والنظم الديمقراطية اهتمام الدولة بحالة الطبقات الكادحة والقيام بالكثير من الخدمات الضرورية لها، فضلاً عن أن التعددية الحزبية تدفع عادة بالحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية إرضاءً للناخبين، وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره، الأمر الذي يسهم في زيادة النفقات العامة. كذلك يؤدي رسوخ مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء إلى تنامي الإنفاق الحكومي لمواجهة ما يحكم به على الدولة من تعويض للأفراد جراء ما يلحقهم من ضرر نتيجة للقيام بالأعمال العامة. ومن ناحية أخرى أدى تطور العلاقات الدولية وتزايد عدد الدول المستقلة إلى اتساع درجة التمثيل الدبلوماسي من جهة وارتفاع نفقات المساهمة في المنظمات الدولية (المتخصصة وغير المتخصصة) والإقليمية من جهة ثانية.

٤/ الأسباب الإدارية :- ترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها تضخم حجم الإدارة الحكومية نتيجة لاستحداث العديد من الوزارات والإدارات من أجل تقديم الخدمات العامة والإشراف على حسن سير المشروعات العامة المختلفة. ومن المنطقي أن يؤدي ذلك إلى ازدياد الإنفاق العام، وكلما كانت الإدارة الحكومية رشيدة استطاعت أن تجعل هذا الازدياد مقبولاً، وبعكسه إذا كان التنظيم الإداري سيئاً وقاصراً عن ملاحقة متطلبات العمل بكفاءة، فإن هذا الازدياد يمثل عبئاً ثقيلاً على موارد الدولة بسبب المبالغة في اعداد الموظفين والنفقات الاخرى دون حدوث زيادة في النفع العام.[٧]

٥/ الأسباب المالية :- يعد التطور الذي لحق بدور الدولة من المفهوم التقليدي الى المفهوم المعاصر وتطور من اهم الاسباب التي ادت الى زيادة الانفاق الحكومي من اجل تحقيق مستويات عالية من

---

[٥] - محمد دويدار ، دراسات في الاقتصاد المالي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، سنة الطبع (بلا) . ص٩١.

[٦] - حيدر حسين طعمة ، العجز المزدوج في بلدان الريع النفطي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٢ . ص ٢٨-٢٩.

[٧] - مجدي شهاب ، أصول الاقتصاد العام – المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة ، الأزاريطة ، ٢٠٠٤ . ص٢٢٢-٢٢٣.

التشغيل لاسيما في اوقات الازمات ويكون التمويل عن طريق اللجوء الى القروض العامة اذ ان الدولة في الوقت الحاضر أصبحت الدولة تقترض بشكل أوسع نطاقاً، بل أن بعض الدول باتت تعطي أفضلية، في بعض الأحيان، للقروض العامة على الضرائب لما تتطلبه الأخيرة من تشريعات قانونية معقدة، فضلاً عن ردود الفعل الاجتماعية والسياسية التي تتولد من تصاعد العبء الضريبي. وهنا تكمن الزيادة في النفقات العامة وذلك من خلال اتساع خدمة الدين العام علاوة على أعباء التسهيلات والمزايا التي تقدمها الدولة للمكتتبين في القرض العام لتشجيعهم على الاقتراض، لكن التوسع في طلب القروض العامة اصبح عائقا رئيس بوجه التنمية الاقتصادية لانه يؤدي الى زيادة الاعباء الناجمة عن خدمة الدين واستنزاف جزء كبير من موارد الدولة.[٨]

٦/ الأسباب العسكرية :- وتعد من أهم الأسباب المؤدية إلى التزايد المطرد في النفقات العامة، والإنفاق العسكري هو من أهم فقرات الإنفاق الحكومي وقد درجه فقهاء الاقتصاد والمالية في غالب الأحيان ضمن الأسباب السياسية، ولكن بالنظر للطبيعة الخاصة لهذا الإنفاق وأهميته الاستراتيجية، فقد تناوله الباحث ضمن هذه الفقرة الخاصة.

وتكمن أهمية الأسباب العسكرية في أن الدولة وحدها هي المعنية بتنفيذها حتى في ظل أفكار المدرسة الكلاسيكية التي جعلت مهمة الدفاع الخارجي من أولويات واجبات الدولة تجاه مواطنيها، علاوة على ذلك فإن مهمة الدفاع ترمي إلى تحقيق منفعة عامة تتمثل فيما تخلقه هذه النفقات من شعور لدى الأفراد بالأمن والطمأنينة.[٩]

ثانياً :- الزيادة الظاهرية : قد تعزى الزيادة في النفقات العامة كلها أو جزء منها إلى أسباب ظاهرية تؤدي إلى تعاظم الإنفاق العام دون أن يرافقها زيادة في المنفعة العامة، وبعبارة أخرى، فإن الزيادة الظاهرية هي تلك التي لا يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة. ويمكن ان تعود لعدة اسباب منها تدهور قيمة النقود (التضخم)واختلاف الفن المالي و وزيادة عدد السكان او مساحة الدولة فضلا عن الفساد المالي والاداري[١٠].

المبحث الثاني :- تحليل موشرات النفقات العامة وتطورها في الاقتصاد الاردني

ابتداءً لأجل الوقوف على حركة الإنفاق العام ومسارها في الاقتصاد الأردني، يمكن قياس نمو النفقات العامة بشكل مطلق، أي تتبع نمو إجمالي النفقات العامة عبر فترة زمنية معينة ومعرفة معدل نموها خلال هذه الفترة. ولكن يؤخذ على هذا الأسلوب في قياس النمو أنه يتضمن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة، فضلا عن الزيادة الظاهرية المتولدة بالدرجة الأساس من ارتفاع المستوى العام للأسعار.

---

[٨] - مهدي سهر الجبوري و سلام كاظم شاني، الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الاجمالي، الطبعة الاولى، دار الايام للنشر. عمان،٢٠١٨، ص٣٧.

[٩] - خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠٠٥ . ص٨٧.

[١٠] - محمد طاقة وهدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمّان ، ٢٠١٠. ص٤٤.

وبناء على ما تقدم، ولأجل الوقوف على تطور النفقات العامة في الاقتصاد الأردني، والأسباب الحقيقية التي تكمن وراء هذا التطور، لابد من استبعاد التغيرات التي طرأت على القوة الشرائية للنقود خلال مدة البحث، ويكون ذلك من خلال اعتماد الأرقام القياسية لمستوى الأسعار (أسعار المستهلك).

وفي هذا الإطار يمكن الاستعانة بالمعادلة الآتية لاستخراج الزيادة الحقيقية في النفقات العامة واستبعاد الزيادة الظاهرية المتمثلة في تصاعد المستوى العام للأسعار.[١١]

$$\text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية}}{\text{المستوى العام للأسعار}} \times ١٠٠$$

وبتطبيق المعادلة أعلاه على النفقات العامة في الأردن للسنوات ١٩٩٠ – ٢٠١٩ يتضح أثر التضخم وارتفاع الأسعار على تلك النفقات، وكما هو مبين في الجدول (١).

عند تتبع تطور النفقات العامة للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩ نلحظ ان النفقات العامة شهدت تطور مستمر وبمعدلات نمو متباينة عدا بعض الاعوام شهدت تراجع ليس بسبب ارتفاع الاسعار وانما ايضا انخفاض قيمة النفقات نفسها ومن هذه الاعوام (١٩٩٩، ٢٠١٠، ٢٠١٥) يتبين من هذا الجدول أثر الارتفاع في الأسعار على النفقات العامة، كذلك يلاحظ أن معدل النمو السنوي المركب لمدة البحث (١٩٩٠-٢٠١٩) بلغ (٧,٤١%) للنفقات العامة بالأسعار الجارية، في حين عند استبعاد أثر الأسعار وحساب تلك النفقات بالأسعار الثابتة (سنة الأساس ٢٠٠٦)، انخفض معدل النمو السنوي المركب للفترة ذاتها إلى (٤,٠١%).

ويمكن الوقوف جلياً على تأثير ارتفاع الأسعار على الإنفاق العام من خلال طرح النفقات (بأسعار ٢٠٠٦) من النفقات الجارية ، إذ يعكس الفرق الزيادة الظاهرية الحاصلة في النفقات العامة والتي تعود إلى التضخم.

جدول (١)تطور النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة في الأردن للمدة ١٩٩٠ – ٢٠١٩

السنة	النفقات العامة بالأسعار الجارية (مليون دينار) (١)	معدل نمو النفقات الجارية % (٢)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ٢٠٠٦ = ١٠٠ (٣)	النفقات العامة بأسعار ٢٠٠٦ (مليون دينار) (٤)	معدل نمو النفقات بالاسعار ٢٠٠٦ % (٥)
١٩٩٠	1033	-	59.2	1744.3	
١٩٩	1265	22.49	64.1	1973.2	13.12

[١١] - عادل العلي ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠١١ . ص٥٩.

					١
-1.75	1938.7	66.6	2.09	1291	١٩٩٢
0.21	1942.7	68.8	3.52	1337	١٩٩٣
7.76	2093.5	71.3	11.68	1493	١٩٩٤
5.15	2201.4	72.9	7.51	1605	١٩٩٥
-0.23	2196.4	77.7	6.34	1707	١٩٩٦
7.23	2355.3	80	10.41	1884	١٩٩٧
4.40	2459	82.5	7.67	2029	١٩٩٨
-4.15	2357	83	-3.57	1956	١٩٩٩
0.10	2359.4	83.5	0.71	1970	٢٠٠٠
5.88	2498.2	85	7.79	2124	٢٠٠١
2.69	2565.5	86.6	4.62	2222	٢٠٠٢
7.44	2756.5	88.6	9.93	2442	٢٠٠٣
16.97	3224.4	90.9	20.01	2931	٢٠٠٤
2.31	3298.9	94.1	5.91	3104	٢٠٠٥

٢٠٠٦	3860	24.36	100	3860.4	17.02
٢٠٠٧	4540	17.60	104.7	4336.2	12.33
٢٠٠٨	5432	19.65	119.3	4553.1	5.00
٢٠٠٩	6031	11.02	118.5	5089	11.77
٢٠١٠	5708	-5.35	124.5	4584.7	-9.91
٢٠١١	6797	19.07	130	5228.2	14.04
٢٠١٢	6878	1.20	136	5057.5	-3.26
٢٠١٣	7077	2.89	143.6	4928.3	-2.55
٢٠١٤	7851	10.94	145.8	5383.42	9.23
٢٠١٥	7723	-1.64	144.6	5340.87	-0.79
٢٠١٦	7948	2.92	143.5	5539.65	3.72
٢٠١٧	8173	2.83	148.2	5515.03	-0.44
٢٠١٨	8567	4.82	154.9	5530.61	0.28
٢٠١٩	8813	2.86	155.3	5675.38	2.62
معدل النمو المركب		7.41			4.01

المصدر:- الحقل (١) و (٣) :- البنك المركزي الأردني ، بيانات احصائية سنوية.

ملاحظة :- تم حساب الحقل (٤) من قبل الباحث بموجب المعادلة ($\frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}} \times ١٠٠$)

- تم حساب معدل النمو السنوي البسيط العمود (٢، ٥) من قبل الباحث والنمو المركب بموجب الصيغ الرياضية الآتية [١٢]:-

$$r = \frac{y_t - y_0}{y_0} * 100$$

$$r = \left[\left(\frac{Yt}{Y0}\right)^{\frac{1}{t}} - 1\right] * 100$$

إذ تمثل :- r معدل النمو السنوي المركب ، Yt قيمة المتغير في سنة المقارنة

Y0 قيمة المتغير في سنة الأساس ، t الفترة الزمنية

ولكن استبعاد الزيادة الحاصلة في الإنفاق نتيجة الانخفاض الحاصل في قيمة النقود ، واستخراج النفقات بالأسعار الثابتة ، لا يعني الحصول على الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام للدولة ، بل يتطلب الأمر أيضاً إلغاء أثر الزيادة السكانية على النفقات العامة . ولبلوغ هذا الهدف يمكن الاستعانة بالخطوات الموضحة في الجدول (٢) ، فابتداءً تم استخراج نصيب الفرد من النفقات العامة وذلك عن طريق قسمة النفقات العامة بالأسعار الثابتة (٢٠٠٦) على عدد السكان في كل سنة من سنوات البحث ، ثم حساب التغيّر الحاصل في السكان وبضرب هذين المؤشرين يتم الحصول على الزيادة الظاهرية في نفقات الدولة التي تذهب لمواجهة الزيادة السكانية .

جدول (٢) تاثير نمو السكان على زيادة النفقات العامة في الأردن للمدة ١٩٩٠ ــ ٢٠١٩

السنة	النفقات العامة بأسعار ٢٠٠٦ (مليون دينار) (١)	عدد السكان (مليون نسمة) (٢)	متوسط نصيب الفرد من النفقات (٣)=(١÷٢)	التغيّر في السكان (٤)	الزيادة الظاهرية (٥)=(٣×٤)	النفقات الحقيقية (٦)=(١-٥)	التغيّر في النفقات الحقيقية (٧)
1990	1744.3	3.566	489.16				
1991	1973.2	3.760	524.72	0.195	102.11	1871.0	

[١٢] - حسين ديكان درويش ، أثر سعر الخصم في تحديد ربحية العائد على تكلفة الاستثمار ، دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات النسيجية ، مجلة جامعة القادسية ، المجلد (١) ، العدد(٤) ، ٢٠٠٢ .

	9						
-2.04	1832.85	105.85	0.217	487.40	3.978	1938.7	1992
0.35	1839.18	103.52	0.224	462.38	4.202	1942.7	1993
8.44	1994.39	99.11	0.209	474.68	4.410	2093.5	1994
6.09	2115.78	85.62	0.178	479.73	4.589	2201.4	1995
0.65	2129.57	66.83	0.144	464.08	4.733	2196.4	1996
7.96	2299.10	56.20	0.116	485.78	4.849	2355.3	1997
4.89	2411.53	47.47	0.095	497.37	4.944	2459	1998
-3.97	2315.88	41.12	0.088	468.43	5.032	2357	1999
0.07	2317.61	41.79	0.091	460.60	5.122	2359.4	2000
5.83	2452.79	45.41	0.095	478.83	5.217	2498.2	2001
2.62	2517.16	48.34	0.100	482.46	5.318	2565.5	2002
7.16	2697.39	59.11	0.117	507.27	5.434	2756.5	2003
16.41	3139.92	84.48	0.146	577.82	5.580	3224.4	2004
1.68	3192.82	106.08	0.185	572.17	5.766	3298.9	2005

16.35	3714.85	145.55	0.226	644.31	5.992	3860.4	2006
11.80	4153.37	182.83	0.264	693.21	6.255	4336.2	2007
4.59	4343.95	209.15	0.301	694.44	6.556	4553.1	2008
11.43	4840.37	248.63	0.337	738.26	6.893	5089	2009
-10.09	4352.18	232.52	0.368	631.37	7.262	4584.7	2010
13.84	4954.39	273.81	0.401	682.28	7.663	5228.2	2011
-3.31	4790.49	267.01	0.427	625.16	8.090	5057.5	2012
-2.30	4680.10	248.20	0.429	578.51	8.519	4928.3	2013
9.87	5142.08	241.34	0.400	603.60	8.919	5383.42	٢٠١٤
-0.03	5140.44	200.43	0.348	576.36	9.267	5340.87	٢٠١٥
4.52	5372.84	166.82	0.288	579.81	9.554	5539.65	٢٠١٦
0.22	5384.53	130.50	0.232	563.57	9.786	5515.03	٢٠١٧
0.86	5431.00	99.61	0.179	554.99	9.965	5530.61	٢٠١٨
3.09	5598.76	76.62	0.136	561.82	10.102	5675.38	٢٠١٩
	%٣,٦٥	%-٠,٩٨				%4.01	معدل النمو

المركب							

المصادر:-الحقل (١):- الجدول رقم (١) / الحقل (٢) :- دائرة الاحصاءات العامة الأردنية/ الحقول (٤ – ٧) :- حسبت من قبل الباحث

ملاحظة :- تم حساب معدل النمو السنوي المركب وفق الصيغة المذكورة في هامش الجدول رقم (١).

يوضح العمود (٣) من الجدول (٢) متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بالأسعار الثابتة (لعام ٢٠٠٦)، وهو مؤشر يستخدم لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي الذي يتمتع به الفرد عن طريق قيمة الخدمات الصحية والتعليمية والمعاشية المقدمة له. وبنظرة فاحصة لتطور هذا المؤشر في سنوات البحث يتبين أن متوسط حصة الفرد الأردني من الإنفاق العام مر بعدة تغيرات، ففي المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢)، شهد هذا المؤشر انخفاضا نسبياً بحيث كان لا يزيد عن (٥٠٠) دينار أردني لهذه السنوات عدا عام ١٩٩١ بلغ (٥٢٤,٧٢) دينار ، ثم بدأ بالتزايد ابتداءً من عام (٢٠٠٣ -٢٠٠٩) اذا تجاوز حاجز (٧٠٠) دينار في عام (٢٠٠٩) ، وأخيراً عاد إلى التراجع مرة اخرى خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٩)، إذ بلغت حصة الفرد الأردني من النفقات العامة الـ (٥٦١,٨٢) دينار في عام ٢٠١٩.

كما يلاحظ من الجدول السابق أيضا اقتراب معدل النمو السنوي المركب للنفقات العامة بالأسعار الثابتة للمدة ١٩٩٠ – ٢٠١٩، قبل استبعاد أثر النمو السكاني والذي بلغ (٤,٠١%) من مثيله بعد استبعاد هذا الأثر والذي بلغ (٣,٦٥%) للمدة نفسها بفارق بلغ (٠,٣٦%) ، وهذا يعني أن معظم الزيادة في مستوى النفقات العامة هنا تعود بالمنفعة على عموم المواطنين في الأردن، وليس فقط لتلبية مستلزمات الزيادة السكانية وتوفير الخدمات لها.

بالمقابل فإن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة المتولدة من زيادة السكان انخفضت فقط بنسبة (٠,٩٨-%) خلال مدة البحث كما يظهر من معدل النمو السنوي المركب لهذه الانخفاض، وكانت سببا في تناقص النفقات العامة في بعض السنوات، كما يظهر في العمود الأخير من الجدول المذكور، إذ كان التغيّر في النفقات سلبياً.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن الزيادة في النفقات العامة عموماً في الاقتصاد الأردني هي زيادة حقيقية في قسم كبير منها، بدليل أن مؤشر هذه النفقات لازال في تصاعد خلال مدة البحث (١٩٩٠-٢٠١٩)، على الرغم من استبعاد أثر الأسعار وتحويل النفقات من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة، وكذلك استبعاد أثر النمو السكاني وما تم انفاقه من قبل الدولة لتلبية متطلبات الزيادات الحاصلة في سكان المملكة.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن زيادة النفقات العامة الأردنية زيادة ظاهرية يقف وراءه عامل ارتفاع المستوى العام للأسعار بدرجة أكبر بكثير من عامل النمو السكاني.

وعند الاستعانة بالبيانات الواردة في الجدول (٣) ومنه يتضح أن هناك ارتفاعاً واضحاً في النفقات العامة التي شملتها فترة البحث، إذ شهدت الزيادة السنوية تذبذب في النمو اذ في بعض السنوات تجاوز النمو السنوي نسبة (٢٠%) كما هو الحال في السنوات (١٩٩١،٢٠٠٤،٢٠٠٦). وإذا كانت هذه الزيادة في النفقات العامة في جانب منها زيادة ظاهرية فحسب، مبعثها التضخم بالدرجة الأساس ونمو السكان بدرجة أقل ، كما تم تبيانه ، إلا أن الأمر الواضح أيضاً أن هناك زيادة حقيقية في النفقات تعود بالمنفعة بدرجة ما على عموم المواطنين الأردنيين.

ويمكن الاستدلال على درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال قياس مؤشر نسبة النفقات العامة إلى الناتج القومي الإجمالي ، والذي يعرف بالميل المتوسط للنفقات العامة. فإذا كانت قيمة هذا المؤشر تفوق نسبة (٥٠%) في بلد معين فهذا يدل أن الدولة ذات توجهات تدخلية في النشاط الاقتصادي وتسعى لأداء دور مؤثر في النشاط الاقتصادي عن طريق مؤسسات القطاع العام، أما إذا قلت قيمة هذا المؤشر عن النسبة المذكورة، فهذا يعني أن رغبة الدولة قليلة في التدخل في ذلك النشاط [١٣].

جدول (٣)تطور النفقات العامة ونسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي في الأردن خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٩

السنة	النفقات العامة بالأسعار الجارية (مليون دينار) (١)	الزيادة السنوية (%) (٢)	الناتج القومي الإجمالي (مليون دينار) (٣)	مرونة الإنفاق العام (٤)	نسبة النفقات العامة إلى الناتج القومي الإجمالي (%) (٥)	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية (مليون دينار) (٦)	الفائض أو العجز المالي (٧)
1990	1032.6	4.03	2521.4	0.31	40.95	938.2	-94.4
1991	1264.8	22.49	2736.9	2.63	46.21	1117	-147.8
1992	1291.2	2.09	3424.3	0.08	37.71	1358.7	67.5
1993	1336.6	3.52	3735.2	0.39	35.78	1406.1	69.5
1994	1492.7	11.68	4206.9	0.92	35.48	1537.3	44.6
1995	1604.8	7.51	4597.9	0.81	34.9	1620	15.2
1996	1706.6	6.34	4799.1	1.45	35.56	1723.2	16.6

[١٣] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج ، عمّان ، ٢٠٠٥. ص٧٠-٧١.

-263.4	1620.8	37.02	1.72	5090	10.41	1884.2	1997
-327.3	1701.4	36.2	0.76	5604	7.67	2028.7	1998
-140.4	1815.9	33.91	-1.21	5769.4	-3.57	1956.3	1999
-119.8	1850.3	32.46	0.14	6069.7	0.71	1970.1	2000
-155.6	1967.9	32.78	1.16	6478.4	7.79	2123.5	2001
-205.1	2016.6	32.47	0.82	6842.9	4.62	2221.7	2002
-79	2363.3	33.36	1.42	7320.8	9.93	2442.3	2003
-116.8	2814.2	35.51	1.57	8254.7	20.01	2931	2004
-40.4	3063.9	34.08	0.57	9108	5.91	3104.3	2005
-391.5	3468.9	35.31	1.22	10933.2	24.36	3860.4	2006
-568.5	3971.5	36.21	1.2	12539.6	17.6	4540	2007
-338.2	5093.7	34.19	0.74	15885.5	19.65	5431.9	2008
-1509.2	4521.3	35.1	1.35	17178.8	11.02	6030.5	2009
-1045.2	4662.8	30.67	-0.64	18609.6	-5.35	5708	2010
-1382.8	5413.8	33.5	2.11	20288.8	19.07	6796.6	2011
-1824.1	5054.1	31.71	0.17	21689.6	1.2	6878.2	2012
-1318.2	5758.9	29.97	0.33	23611.2	2.89	7077.1	2013
-583.5	7267.6	30.35	1.15	25866	10.94	7851	2014
-925.9	6796.8	28.51	-0.35	27090	-1.64	7723	2015
-878.6	7069.6	28.28	0.78	28107	2.92	7948	2016
-747.9	7425.3	27.94	0.69	29254	2.83	8173	2017
-727.7	7839.6	28.24	1.30	30340	4.82	8567	2018

2019	8813	2.86	31534	0.73	27.95	7754.3	-1058.4
معدل النمو السنوي المركب	%7.41		%8.79			%7.29	

المصدر:- البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية / ملاحظة :- ١- الحقول (٢،٤،٥،٧) احتسبت من قبل الباحث. وكذلك معدل النمو السنوي المركب. ٢- تم حساب مرونة الإنفاق العام (EG) في الحقل (٤) من خلال قسمة التغير النسبي في الإنفاق العام (G) على التغير النسبي في الناتج القومي الإجمالي (Y).

وقبل الدخول في حساب هذا المؤشر على صعيد الاقتصاد الأردني، لابد من التنويه إلى أن الدول تختلف فيما بينها حول كيفية قياس الدخل القومي (الناتج القومي) الذي تنسب إليه النفقات العامة. فمثلاً يلاحظ في المملكة المتحدة أن الاحصاءات تعتمد على الدخل القومي الصافي أي بعد خصم استهلاك رأس المال الثابت مقوماً بأسعار عوامل الإنتاج، بينما اعتمد المكتب الفني لدراسة الميزانية الفرنسية في ذلك على الدخل الإجمالي أي قبل خصم استهلاك رأس المال الثابت، على أساس أسعار السوق. ويبرر التوجه الأول أن الزيادة في الضرائب غير المباشرة والإعانات إلى ثمن عوامل الإنتاج (عند الاعتماد على الدخل الصافي بأسعار عوامل الإنتاج)، تؤدي إلى زيادة غير حقيقية وتحكمية في الدخل القومي ، إذ تعود في الواقع إلى اعتبارات متعلقة بالنظام المالي للدولة ولا ترجع في حقيقتها إلى الإنتاج القومي، لا سيما وإن مقدار الزيادة في الضرائب والإعانات تتباين من بلد لآخر وتعتمد على موقف السلطات العامة المالية في الدولة، ومن ثم يمكن لهذه السلطات أن ترفع الدخل القومي بمجرد رفع الضرائب غير المباشرة. أما بالنسبة للتوجه الآخر الذي اعتمد على الدخل الإجمالي مقوماً بأسعار السوق (في حساب نسبة النفقات العامة إلى الدخل القومي)، والذي يعتقد به الباحث، فإنه يبرر ذلك بالقول أن هذا المضمون للدخل القومي هو الذي يتيح تقويم القوة الشرائية للنفقات العامة، كما يمكّن من قياس مدى الأثر الذي تولده النفقة العامة على قيمة النقود، وذلك لأن النفقات العامة تقع على القيمة النقدية الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة كما حددتها قوى السوق[١٤].

وبالعودة إلى الميل المتوسط للنفقات العامة في الأردن كما يوضحه الحقل (٥) في الجدول رقم (٣)، يلاحظ في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٠ كان الميل المتوسط للانفاق (٤٠,٩٥، ٤٦,٢١%)على التوالي ، لكن ابتداءً من عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠١٩ أن هذا الميل يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ولكنه كان أقل من (٣٨%)، بل إن متوسط هذا الميل لمدة البحث بأكملها بلغ (٣٣,٠٤%). وهذا يدل أن الدولة غير راغبة بمزيد من التدخل في النشاط الاقتصادي، أي إنها تسعى إلى تقليل دورها في هذا النشاط.

[١٤] - عادل أحمد حشيش ، المصدر السابق . ص٩٩-١٠٠.

وبعبارة أخرى فهذا يدل على أن مبادرة القطاع العام من خلال استخدامه بوصفه أداة مؤثرة في النشاط الاقتصادي محدودة، وإن الدولة تعمل هنا لتوسيع نشاط القطاع الاقتصادي الخاص وتضييق الانفاق العام كنسبة من الناتج القومي الإجمالي.

اما في إطار العلاقة بين النفقات والإيرادات العامة الأردنية، فمن الواضح أن كل من المتغيرين سار بوتيرة مماثلة تقريباً للمتغير الآخر. وهذا ما يعكسه معدل النمو السنوي المركب خلال مدة البحث، والذي بلغ حوالي (٧,٤١%) للنفقات العامة و(٧,٢٩%) للايرادات العامة . وعند إجراء المقارنة بين نفقات الدولة وإيراداتها في كل سنة من سنوات البحث يلاحظ عموماً تفوق حجم النفقات على الإيرادات في معظم هذه السنوات، الأمر الذي تمخض عنه عجزاً مالياً شهدته الموازنة العامة الأردنية في المدة موضع البحث جميعها، باستثناء الأعوام من (١٩٩٢-١٩٩٦) والتي شهدت فائضاً مالياً بفعل الزيادة النسبية في الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية مقارنة بالإنفاق العام.

المبحث الثالث: - اختبار قانون فاجنر في الاقتصاد الاردني:

على الرغم من تزايد النفقات العامة (بمعزل عن المتغيرات الأخرى) خلال معظم سنوات البحث، إلا أن ذلك لا يكفي للقول بانطباق قانون فاجنر (المشار إليه) على النفقات العامة في الاقتصاد الأردني. فهذا القانون يفيد أن حصة الانفاق العام في الناتج القومي الإجمالي تتزايد عبر الزمن.

واستعان الباحث بجملة من المؤشرات والمعايير(بما في ذلك اعتماد اسلوب الاقتصاد القياسي Econometrics) اظهرت جميعها عدم انطباق قانون فاجنر على الانفاق الحكومي الاردني خلال السنوات موضع البحث. ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي: -

١-اظهر حساب نسبة النفقات العامة إلى الناتج القومي الإجمالي تراجعاً خلال سنوات البحث. فكما هو واضح في الجدول رقم (٣)، أن هذه النسبة كانت (٤٠,٩٥%) في عام ١٩٩٠ انخفضت إلى (32.46%) في عام ٢٠٠٠ ثم واستمرت بالتذبذب خلال المدة المتبقية حتى انخفضت عام ٢٠١٩ (٢٧,٩٥%) وهو مستوى منخفض جد مقارنة بالاعوام الاخرى. وهذا خلاف ما جاء به فاجنر في قانونه.

٢- يمكن الاستدلال على مقدار الزيادة في نصيب النفقات العامة إلى الناتج القومي الإجمالي من خلال استخدام مرونة الانفاق العام والتي تساوي التغيّر النسبي في الانفاق العام مقسوماً على التغيّر النسبي في الناتج القومي الإجمالي، ويحب بالمعادلة التالية[١٥]:-

$$EG = \frac{\frac{\Delta G}{G}}{\frac{\Delta Y}{Y}}$$

فإذا تجاوزت مرونة الانفاق العام الواحد الصحيح دل ذلك على أن التغيّر النسبي في النفقات العامة يفوق التغيّر النسبي في الناتج القومي الإجمالي. [١٦] وهذا ما يتوافق مع قانون فاجنر.

[١٥] - د. عياد محمد علي باش، مؤشرات الانفاق العام والضرائب، الطبعة الاولى، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل، ٢٠٢١، ص٣٩

لكن حساب مرونة الانفاق العام في الاقتصاد الأردني أظهر نقيض ذلك. إذ كانت هذه المرونة في أكثر من نصف السلسلة الزمنية المعتمدة في البحث أقل من واحد. وكما هو واضح في الحقل(٤) من الجدول (٣).

٣- لبلوغ نتائج أكثر دقة في تحديد مسار التغيّر في كل من الانفاق العام والناتج القومي الإجمالي، ومدى انطباق ذلك مع الفرضية التي انطلق منها فاجنر، يمكن اللجوء إلى أسلوب الاقتصاد القياسي(Econometrics) . إذ يمكن قياس ما أسماه فاجنر نفسه بمرونة الطلب الدخلية على السلع العامة للوصول إلى النتائج.

وهنا يمكن اعتماد نموذج الانحدار البسيط بين متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بوصفه متغيرا مستقلاً ومتوسط نصيب الفرد من النفقات العامة (على أساس أن النفقات تعكس ما تقدمه الدولة من خدمات) بوصفه متغيرا تابعا. وبما أن حساب المرونة يتطلب اعتماد اللوغاريتمات لهذه المتغيرات، لذلك سيعتمد الباحث المعادلة الآتية لتقدير النتائج :-

$$\log Y = \log a + b \log X + \log U$$

إذ أن :-

Y : متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة

X : متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي

a : الثابت

b : مرونة الطلب الدخلية على السلع العامة

U: المتغيّر العشوائي

وباختيار السلسلة الزمنية للمدة ١٩٩٠ – ٢٠١٩ تظهَر المتغيرات الداخلة في النموذج كما هو مبيّن في الجدول (٤). إذ استعان الباحث بالبرنامج الالكتروني (Eviews9) في القياس، مستخدماً المتغيرين في الحقلين الأخيرين ضمن الجدول المذكور.

جدول (٤)متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة والناتج القومي الإجمالي خلال المدة ١٩٩٠ – ٢٠١٩

السنة	الناتج القومي الإجمالي (مليون دينار) (١)	النفقات العامة بالأسعار الجارية (مليون دينار) (٢)	عدد السكان (مليون نسمة) (٣)	متوسط نصيب الفرد من GNP (دينار) (٤)=(١)÷(٣)	متوسط نصيب الفرد من G (دينار) (٥)=(٢)÷(٣)
1990	2521.4	1032.6	3.566	707.07	289.57

[١٦] - محمود عبد الرازق ، الاقتصاد المالي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١١ ، ص١١٦.

336.38	727.90	3.76	1264.8	2736.9	1991
324.59	860.81	3.978	1291.2	3424.3	1992
318.09	888.91	4.202	1336.6	3735.2	1993
338.48	953.95	4.41	1492.7	4206.9	1994
349.71	1001.94	4.589	1604.8	4597.9	1995
360.57	1013.97	4.733	1706.6	4799.1	1996
388.57	1049.70	4.849	1884.2	5090	1997
410.34	1133.50	4.944	2028.7	5604	1998
388.77	1146.54	5.032	1956.3	5769.4	1999
384.63	1185.03	5.122	1970.1	6069.7	2000
407.03	1241.79	5.217	2123.5	6478.4	2001
417.77	1286.74	5.318	2221.7	6842.9	2002
449.45	1347.22	5.434	2442.3	7320.8	2003
525.27	1479.34	5.58	2931	8254.7	2004
538.38	1579.60	5.766	3104.3	9108	2005
644.26	1824.63	5.992	3860.4	10933.2	2006
725.82	2004.73	6.255	4540	12539.6	2007
828.54	2423.05	6.556	5431.9	15885.5	2008
874.87	2492.21	6.893	6030.5	17178.8	2009
786.01	2562.60	7.262	5708	18609.6	2010
886.94	2647.63	7.663	6796.6	20288.8	2011
850.21	2681.04	8.09	6878.2	21689.6	2012
830.74	2771.59	8.519	7077.1	23611.2	2013
880.27	2900.09	8.919	7851.1	25865.9	2014
833.35	2923.22	9.267	7722.7	27089.5	2015
831.92	2941.88	9.554	7948.2	28106.7	2016
835.19	2989.34	9.786	8173.2	29253.7	2017
859.74	3044.66	9.965	8567.3	30340	2018
872.37	3121.60	10.102	8812.7	31534.4	2019

3.74%	5.07%			

المصدر :- الحقل (١) (٢) : الجدول رقم (٣).

الحقل (٣) : الجدول رقم (٢).

الحقول (٤-٥) : حسبت من قبل الباحث.

ولكي لا يكون الانحدار مزيفاً [١٧] وتكون النتائج غير وهمية استخدم الباحث اختبار جذر الوحدة (The unit root test) وفق نموذج (Dickey Fuller) المعدل (ADF) للتأكد من استقرارية السلسلة الزمنية [١٨]. وفعلاً أظهرت الاختبارات عند المستوى وجود جذر الوحدة وعليه تم رفض الفرض البديل وقبول فرض العدم وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة. وعند أخذ الفرق الاول استقرت هذه المتغيرات عند مستوى معنوية ٥% سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام ، تم الوصول إلى نتائج مقبولة للسلسلة الزمنية تتيح إجراء الانحدار وبلوغ نتائج مقبولة واستقرت عند مستوى ٥%.

جدول (٥) نتائج اختبار جذر الوحده (نموذج ديكي –فولر)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level		
		LOG(Y)	LOG(X)
With Constant	t-Statistic	-1.1058	-1.5683
	Prob.	0.6998	0.4851
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.0910	-2.2705
	Prob.	0.9134	0.4347
		n0	n0
Without Constant &	t-	2.8348	2.9058

[١٧] - للمزيد من التفاصيل حول الانحدار الزائف انظر:
C.W. Granger and P. Newbold , " Spurious Regressions in Econometrics " Journal of Econometrics , Vol .2 , 1976 , pp 111-120.

[١٨] - يعني وجود جذر الوحدة في أية سلسلة زمنية أن متوسط وتباين المتغيّر غير مستقلين عن الزمن. ويؤدي افتراض استقرار السلاسل الزمنية التي تحتوي فعلا على جذر الوحدة في النماذج القياسية إلى وجود ارتباط زائف بينها ومشاكل في التحليل والاستدلال الاحصائي.
للمزيد من التفاصيل حول هذا الاختبار انظر:
-دامودار جوجارات ، الاقتصاد القياسي، ترجمة هند عبد الغفار عودة، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر – القاهرة ، ٢٠١٥. ص١٠٤٧-١٠٥٢.

Trend	Statistic		
	Prob.	0.9982	0.9984
		n0	n0
	At First Difference		
		d(LOG(Y))	d(LOG(X))
With Constant	t-Statistic	-5.1883	-4.1817
	Prob.	0.0002	0.0030
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0869	-4.4600
	Prob.	0.0017	0.0073
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.4078	-1.8684
	Prob.	0.0001	0.0598
		***	*

المصدر : من عمل الباحث

وبعد القيام بالخطوات السابقة، والقياس وفق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ظهرت نتائج الانحدار على النحو الآتي: -

$$\log Y = 0.2931 + 0.8126 \log X + \log U$$

t : 1.520 31.25

Prob 0.1396 0.0000

R^2: 0.97 F: 976.83 (Prob F- statistic = 0.00000)

ويتبين من اختبار t ان المرونة الدخلية للانفاق العام كانت معنوية عند مستوى ٥% وحسب قيمة (Prob= 0.0000) ، كذلك أن النموذج ككل ذا معنوية عالية اذا كانت قيم F المحتسبة (٩٧٦,٨٣) وهي معنوية عند مستوى ٥% وحسب (Prob F- statistic = 0.00000)،

ويظهر كذلك اختبار R^2 القوة التوضيحية العالية للمتغير المستقل في تفسير المتغير التابع والتي كانت ٩٧% .وعليه يمكن اعتماد النتيجة التي ابتغاها الباحث والمتمثلة بمرونة الطلب الدخلية على السلع العامة والتي كانت (٠,٨١)، وبما أنها تقل عن الواحد الصحيح فهذا يعني أنها غير مرنة ، أي أن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بنسبة (١%) تؤدي إلى زيادة أقل في متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام تبلغ حوالي (٨١%). وهذا على عكس المسار الذي رسمه قانون فاجنر.

وبناءً على ما تقدم يمكن الاستنتاج بان ارتفاع النفقات العامة في الأردن لا يترتب عليه، بصورة عامة، زيادة في ثقل عبء التكاليف العامة كالضرائب على الأفراد بنفس نسبة ارتفاع تلك النفقات، وذلك حتى مع افتراض رفع أسعار الضرائب القائمة وفرض ضرائب جديدة لمواجهة الزيادة في النفقات العامة. ويرجع ذلك إلى زيادة الدخل أو الناتج القومي بدرجة أعلى من زيادة النفقات، إذ أن احساس الفرد بعبء التكاليف العامة يخف بسبب ارتفاع الدخل وتناقص منفعته الحدية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتعزز ذلك باتجاهات السياسة المالية في الأردن القائمة على زيادة أعباء الضرائب التصاعدية التي تطال فئات المجتمع مرتفعة الدخل والتي تنقص المنفعة الحدية لدخولها كثيراً عن المنفعة الحدية لفئات المجتمع الأخرى الأقل دخلاً.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا : الاستنتاجات :-

١- استنادا الى تحليل واقع بيانات الانفاق العام بالأسعار الجارية والثابتة يتضح ان هناك زيادة حقيقة في النفقات العامة اي ان منافع المجتمع تزداد عند كل زيادة في الانفاق العام وكان هذا في اكثر سنوات الدراسة وهذا يعني ان نصيب الفرد من النفقات العامة في حالة تزايد .

٢- حققت الموازنة العامة في الاردن خلال مدة البحث ١٩٩٠- ٢٠١٩ عجزا مستمرا عدا الاعوام (١٩٩٢-١٩٩٦) بسبب ارتفاع الايرادات العامة المحلية والخارجية مقارنة بالنفقات لتلك الاعوام.

٣- حققت الايرادات العامة والنفقات العامة نموا متوازنا في مدة الدراسة اذ كانت معدلات النمو المركبة للايرادات والنفقات (٧,٤١ ، ٧,٢٩ %)على التوالي.

٤- توضح مرونة النفقات العامة ان التغير النسبي في النفقات العامة كان اقل من التغير النسبي في الناتج القومي في معظم الاعوام اذا كانت مرونة النفقات العامة اقل من واحد عدا اعوام محددة.

٥- اتسم متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بعدم الاستقرار اذ شهد تقلبا مستمراً وانخفاضاً متكرراً في اغلب سنوات الدراسة.

٦- اظهر تحليل بيانات متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي ومتوسط نصيب الفرد من النفقات العامة ان متوسط نصيب الفرد نما بمقدار اكبر من متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة اذ

كان معدل النمو المركب لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي (٥,٠٧%) في حين كان معدل النمو المركب لمتوسط نصيب الفرد من النفقات العامة (٣,٧٤%) هذا مخالف لافتراضات قانون فاجنر.

٧- اشارت نتائج التحليل القياسي الى عدم انطباق قانون فاجنر خلال مدة البحث اذ تبين ان معدل زيادة الناتج القومي اكبر من معدل زيادة النفقات العامة وهذا مخالف لافتراضات قانون فاجنر

ثانيا : التوصيات :-

١- ضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة في معالجه العجز المزمن في الموازنه العامة للأقتصاد الاردني عن طريق ترشيد الانفاق العام و خاصه النفقات الجارية الاقل اهمية .

٢- اعادة النظر في طبيعة و هيكل الانفاق العام من اجل تحسين الخدمات المقدمه للمجتمع.

٣- اتخاذ الاجراءات الازمه لتصحيح واقع مرونه الانفاق العام بالشكل الامثل مع عدم تأثر الافراد بتكاليف اضافيه نتيجة اجراء عمليات الاصلاح الاقتصادي

مصادر البحث :- أولاً : المصادر العربية:

١- البنك المركزي الأردني ، بيانات احصائية سنوية.

٢- جهاد سعيد خصاونة ، علم المالية العامة والتشريع الضريبي ، دار وائل للنشر ، عمّان ، ٢٠١٠ .-٣

٣- حسين ديكان درويش ، أثر سعر الخصم في تحديد ربحية العائد على تكلفة الاستثمار ، دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات النسيجية ، مجلة جامعة القادسية ، المجلد (١) ، العدد(٤) ، ٢٠٠٢ .

٤- حيدر حسين طعمة ، العجز المزدوج في بلدان الريع النفطي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، بغداد، ٢٠١٢.

٥- خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠٠٥ .

٦- دامودار جوجارات ، الاقتصاد القياسي، ترجمة هند عبد الغفار عودة، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر – القاهرة ، ٢٠١٥.

٧- عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة – مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٥ .

٨- عادل العلي ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠١١ .

٩- عياد محمد علي باش، مؤشرات الانفاق العام والضرائب، الطبعة الاولى، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل،٢٠٢١.

١٠- مجدي الشوربجي ، اقتصاديات المالية العامة ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

١١- مجدي شهاب ، أصول الاقتصاد العام – المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة ، الأزاريطة ، ٢٠٠٤ .

١٢- محمد دويدار ، دراسات في الاقتصاد المالي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، سنة الطبع (بلا) .محمد طاقة وهدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمّان ، ٢٠١٠.

١٣- محمود عبد الرازق ، الاقتصاد المالي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١١ .

١٤- مهدي سهر الجبوري و سلام كاظم شاني، الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الاجمالي، الطبعة الاولى، دار الايام للنشر. عمان،٢٠١٨ .

١٥- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج ، عمّان ، ٢٠٠٥.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

[1] -C.W. Granger and P. Newbold , " Spurious Regressions in Econometrics " Journal of Econometrics , Vol .2 , 1976 .

ملحق (١)

نتائج النموذج القياسي المقدر بالاستناد الى البرنامج الاحصائي (Eviewes 9)

Dependent Variable: LOG(Y)

Method: Least Squares

Date: 09/18/21 Time: 12:42

Sample: 1990 2019

Included observations: 30

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1396	1.520446	0.192780	0.293112	C
0.0000	31.25430	0.026001	0.812652	LOG(X)
6.305215	Mean dependent var		0.972135	R-squared
0.409660	S.D. dependent var		0.971139	Adjusted R-squared
-2.427918	Akaike info criterion		0.069595	S.E. of regression
-2.334505	Schwarz criterion		0.135616	Sum squared resid
-2.398034	Hannan-Quinn criter.		38.41877	Log likelihood
0.791758	Durbin-Watson stat		976.8315	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر : من عمل الباحث